الانتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح
للمدة (1990 – 2010)

م.د. مزاحم ماهر علي*

الملخص :

يساهم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بدور مهم في تنويع الدخل، و سد بعض احتياجات الطلب المحلي من الغذاء، إلا إن هنالك مشكل تعرقل من مسيرة الإنتاج الزراعي، ومنها تخريب البنية التحتية، والمياه، والتصحر،الامر الذي ساهم في انخفاض مستويات الإنتاج بعد عام 2003 نتيجة ضعف الاستقرار السياسي والأمني، التي تعد من العناصر الرئيسة والمؤثرة في الإنتاج الزراعي، فضلا عن عدم الاهتمام بالري والبزل، وضعف الطرق والمواصلات وسوء الكهرباء في المناطق الزراعية وارتفاع أسعار الوقود، مما ساهم في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المنتجة محليا،ومنافسة السلع الزراعية المستوردة لها بفعل تأثير سياسة الانفتاح على العالم الخارجي ومالها من تأثيرات كبيرة في تردي مستوى الإنتاج الزراعي في العراق، وفي ضوء ذلك سينطلق البحث من فرضية مفادها عدم دعم القطاع الزراعي بالشكل الصحيح من خلال رسم السياسات الزراعية في العراق إلا إن هناك مشكلة قصور واضحة بشقيها النباتي والحيواني وعدم كفاية في تلبية متطلبات الاستهلاك المحلي بفضل تأثيرات سياسة الانفتاح على العالم الخارجي وما تتركه سياسة الإغراق السلعي من تأثيرات سلبية على هذا الإنتاج. أما هدف البحث، تحليل واقع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في العراق والتعرف على جوانب القصور فيه وإجراء استشراق مستقبلي لهذا الواقع، أما بخصوص منهجية البحث فقد تضمن أربعة مباحث رئيسية تضمن المبحث الأول تحليل واقع الإنتاج الزراعي في العراق والمبحث الثاني تحليل واقع الإنتاج النباتي في العراق فيما يتضمن المبحث الثالث تحليل واقع الإنتاج الحيواني، أما المبحث الرابع رؤية مستقبلية لواقع الإنتاج الزراعي في العراق. وأختم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

*كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد.

Abstract

Agricultural production, with its animal and botanical parts, has an important role to perform in varying the income so as to meet the local demand. However, there are some obstacles that hinder agricultural production, some of which are infrastructure damage, shortage of water, and barrenness. Consequently, there was a decline in the levels of production after 2003 due to fragile political and security conditions (which are important and effective factors in agricultural production), the absence of interest in nets of irrigation, the bad conditions of roads, transportation, electricity in the agricultural regions, and the rise in the prices of fuel, the matter which leads to the rise of the local agricultural products and the competition of imported agricultural goods resultant of the policy of openness to the external world which has deep influence on the decline of the agricultural production in Iraq.

In light of what has been said, the research will set out from the hypothesis of the availability of factors of agricultural production in Iraq yet faced with the obvious problem of deficiency in both animal and botanical fields and insufficiency in covering the requirements of local consumption due to the openness to the world and the negative impact left by the profusion of goods on production. The objective of the research is analyzing the reality of agricultural production in both its two components: the animal and botanical in Iraq, knowing the aspects of deficiency in it, and looking up to the future of this reality As regards the approach of the research, it is of four main sections, the first section contains an analysis of the reality of agricultural production in Iraq, the second deals by analysis with the reality of botanical production in Iraq, and the third is dedicated to the analysis of the reality of animal production. The fourth section is a future vision to the reality of agricultural production in Iraq. The research ends with a number of conclusions and recommendations.

المقدمة

يمتلك العراق معظم مقومات الإنتاج الزراعي من الأراضي الصالحة للزراعة والمياه من نهري دجلة والفرات، والأيدي العاملة والخبراء في مجال الزراعة إضافة إلى رؤوس الأموال ولكن هذه الامكانيات بعد عام 2003 غير مستغلة في خدمة البلد، على الرغم من كل ذلك فقد حصل تدهور وتراجع الانتاج الزراعي بسبب سياسة الاغراق أي الاستيراد من الخارج، وعدم الدعم والتمويل اللازم لهذا القطاع، مما أدى إلى أنخفاض مستويات الانتاج النباتي والحيواني، كذلك أنخفاض مستويات الادارة الزراعية، وارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات والمكننة، فضلاً عن ارتفاع أسعار الوقود كل هذا ساهم في تردي الانتاج الزراعي (النباتي والحيواني). وضع آلية للعمل من أجل زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي للبلد.

اهميه البحث

تنحدر أهمية البحث في وجود قصور في الانتاج الزراعي و حصول التدهور الكبير والخطير فيه وعدم تلبية متطلبات الامن الغذائي للقطر خلال المدة (1990-2010) سببه مشاكل المياه من حيث نوعية المياه وكميتها والتصحر وضعف الدعم الحكومي وضعف الاستثمار الزراعي الحكومي والخاص فضلاً عن ارتفاع أسعار مكونات الحزمة التكنولوجية وأسعار المشتقات النفطية وسياسة الاغراق.

فرضية البحث

ان سوء استغلال واستثمار الموارد الطبيعية والمالية ادى الى تدهور الزراعة الطبيعية

هدف البحث

البحث يسعى الى التوصل الى رؤى وتصورات قد تؤدي اذا ما اخذ بها في تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الامن الغذائي للبلد .

اسلوب البحث

اعتمد البحث على اسلوب التحليل الوصفي الاحصائي للمعلومات المتاحه من المصادر الرسميه وخاصة وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ووزارة الزراعة.

هيكلية البحث

تتحدد هيكلية البحث من اربعة مباحث خصص المبحث الاول لمقومات الانتاج الزراعي في العراق والمبحث الثاني خصص لواقع الانتاج النباتي والانتاج الجيواني والمبحث الثالث فقد كان لرؤيه مستقبليه لواقع الانتاج الزراعي في العراق ثم ختم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول : مقومات الانتاج الزراعي في العراق

يشكل الانتاج الزراعي المصدر الرئيسي للانتاج الغذائي في القطر اذ يزخر بالموارد الزراعيه التي يمكن ان تنتج للحصول على ثروه نباتيه كبيره متنوعه وثروه حيوانيه باعدادهاومنتجاتها اذ يتمثل الانتاج الزراعي بشقيه الانتاج النباتي (محاصيل الحبوب كمحاصيل ستراتيجيه) والانتاج الحيواني (اللحوم الحمراء والبيضاء والاسماك) من اهم المصادر للغذاء البشري الذي يلعب دورا مهما في تحقيق الاكتفاء الذاتي .

اولاً: مقومات الانتاج الزراعي في العراق :

من اجل النهوض بالقطاع الزراعي في العراق والاستفادة من هذا القطاع لابد من التعرف على اهم المقومات للقطاع .

1. الموارد الطبيعية

أ- الأراضي الصالحة للزراعة

يمكن تقسيم الأراضي الصالحة للزراعة في العراق الى اربعة انواع ويقسم كل نوع من هذه الاراضي الزراعية الى ثلاثة اصناف من التربة ويمكن ان يبين الجدول رقم (1) ذلك التقسيم

جدول رقم (1)

تقسيم الأراضي الزراعية حسب خصوبتها

ت	نوع الأرض	النسبة %	المساحة (ألف دونم)
1	الزراعة الأروائية	%12.8	23.23
	- ممتاز	%3.7	6.720
	- جيدة	%5.4	9.800
	- متوسطة	%3.7	6.680
2	الزراعة الأروائية والديمية	%10.8	19.4
	- ممتازة للأروائية والديمية	%5.6	10.000
	- ممتازة للديمية وجيدة للديمية	%2.8	5.120
	- جيدة للأروائية ومتوسطة للديمية	%2.4	4.280
3	جيدة للرعي والغابات	%6.9	12.280
4	غير صالحة للزراعة	%74.6	131.880

المصدر: وزارة الري –تقرير الموازنة المائية لعام 1999

ان الارض مورد انتاجي رئيسي للنشاط الزراعي بشقيهه النباتي والحيواني على حد سواء ويمتلك العراق اراضي تقسم الى اربع مناطق وكما مبين في الجدول رقم (2) فالمنطقة التي تقع جنوب سهل وادي الرافدين تمثل 30,2 % وهي اراضي تتأثر بالاملاح الذائبه وتمثل ما يقرب من ثلث مساحة العراق الكليه اما الاراضي الانتقاليه بين الاراضي الوعره الجبليه في الشمال وبين

الاراضي السهليه في الوسط ، والتي يطلق عليها الاراضي المتموجه والتي تشكل 9,6% من المساحه الكليه للعراق ،كما ان المنطقه الجبلية والتي تشكل (21%) تمثل الممنطقه الشماليه والشماليه الشرقيه من سطح العراق ،اما المنطقه الصحراويه في باديه الشام وبادية الجنوب والتي تمثل (39,2%) من مساحة العراق ونجد ان الاراضي الصالحه للزراعه في العراق تمثل (26%) من مساحته أي ما يمثل ربع تلك المساحه ،حيث تتوزع هذه النسبه بين مناطق السهول والجزيرة والمناطق الجبلية كما في جدول رقم (2)

جدول رقم (2)

أقسام سطح العراق

ت	التفاصيل	النسبة %	المساحة (كم مربع)
1	السهول (بضمنها الاهوار والبحيرات)	%30.2	132500
2	الأراضي المتموجة	%9.6	42000
3	الجبال	%21	92000
4	الصحاري	%39.2	168552
	المجموع	%100	435052

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007م ، المديرية العامة للمساحة .

وتتنوع طرق الارواء الزراعي في هذه المناطق حيث يبين الجدول رقم (3) تقسيم الاراضي الزراعية في العراق وحسب المساحه وطريقه الري المتبعة .

جدول رقم (3)

تقسيم الأراضي الزراعية حسب طريقة الري

ت	طرق الري	النسبة %	المساحة / مليون دونم
1	الأراضي الديمية (تروى بواسطة الأمطار)	%49.8	22.141
2	الأراضي القابلة للأرواء	%25	11.119
3	الأراضي التي تروى بالواسطة	%10.1	4.5
4	الأراضي التي تروى سيحاً	%15.1	6.7
	المجموع	%100	44.46

المصدر : وزارة الري ، تقرير الموازنة المائية لعام 1999 ، نسب التكامل تم صياغتها من قبل الباحث

فمن الجدول رقم (3) نجد ان اجمالي مساحة الاراضي الصالحه للزراعة (44.46) مليون دونم وهي تشكل نحو (26%) من المساحه الكلية للعراق ، وتتوزع الاراضي الصالحه للزراعه في مناطق السهول والجزيره وسفوح الجبال ، فمنها مايعتمد من حيث طريقة الارواء على الامطار . وتسمى الزراعة الديميه ،وهي تشكل مساحة (22,141) مليون دونم أي أنها تشكل نسبة (49,8) من أجمالي ألاراضي الصالحه للزراعة وهي تمثل نسبة التكامل لطرق الري المتبعة ،ومما تجدر الاشاره اليه ان المساحات الصالحه للزراعه ماتزال الى حد الان غير مستغله بالكامل حيث يمثل المستغل منها ما نسبته(52%) من مساحة الاراضي الصالحه للزراعه أي ما يمثل (23) مليون دونم ،لذا فهناك امكانية كبيره للتوسع الافقي في استغلال كامل الاراضي الصالحه للزراعه والتوسع العمودي بأتجاه تكثيف وزيادة الانتاجيه .

ان القطاع الزراعي في العراق غير مستغل استغلالاً فعلياً وفيما يخص ثروة المياه فلديه نهرين كبيرين دجله والفرات وروافدهما اضافة الى شط العرب وقد قلت نسبة مياه النهرين بسبب اقامة المشروعات على ضفاف الانهر من قبل دول الجوار تركيا وسوريا ولأجل حل هذه المشكلة يتوجب اقامة علاقات اقتصاديه واتفاقيات على المياه للدول المتشاطئة أضافه الى استخدام الطرق الحديثة لترشيد استهلاك المياه واتباع اسلوب الري بالرش والتنقيط .

ب- موارد المياه

المياه اصل الحياة ومحدد رئيسي من محددات الزراعة حيث يمكن ان تلعب كفاءة استغلالها دورا مهما في زيادة الانتاج الزراعي ومن المعروف ان المياه تعد المحدد الرئيس لنمط الاستغلال الزراعي فالدول التي تمتع بمعدلات هطول مطري جيد تكون اساس للزراعه الديمية وهذا يشمل الاجزاء الشمالية من العراق فقط ولكون العراق يقع ضمن المناطق الجافة لاكثر ايام السنة جعل المياه السطحية هي المعول عليها في تنمية القطعات الانتاجية والخدمية بما فيها المياه المطلوبة للاستخدامات البشرية والصحية [1] وعليه تتضح اهمية مياه الانهر في العراق كونها المصدر الرئيس لجميع الاستخدامات عكس الدول الاخرى المتشاطئة التي لها نصيبا اوفر من مياه الامطار. ولا تعتمد كليا على مياه الانهار .وعليه ان اكثر المتضررين من اي شحة في مياه الانهر هو العراق .ان تأثير ذلك بشكل مباشر على تنمية الانتاج الزراعي الذي يستهلك نحو 85% من المياه السطحية المستخدمة في العراق [2] .

ويمكن تقسيم مصادر المياه في الى المياه السطحية المتمثلة بنهري دجلة الفرات وروافدهما اضافة الى نهر الخابور والزاب الصغير والكبير ونهر العظيم وديالى. والقسم الثاني يتمثل بمعدلات سنوية مناسبة للامطار في بعض مناطق العراق .هذا اضافة الى المياه الجوفية التي يعتمد عليها في مناطق محددة من شمال وشمال شرق العراق .وتعد المياه الجوفيه موردا مهما ومصدر من مصادر الثروة وخزين مائي طبيعي يمكن الاستفادة منه في التنمية البشريه والاقتصادية ورافدا حيويا في مواجهة نقص المياه السطحية .

2- الموارد البشرية:

يعد عنصر العمل من عناصر الانتاج المهمه واللازمه لانجاح عملية التنميه الاقتصاديه ويمتلك العراق موارد طبيعية كبيره مقارنة باعداد سكانه وترتبط عملية تنمية القوى العامله بالتنميه الاقتصاديه بعلاقة تبادليه وثيقه ضمن ماتستهدفه التنميه الاقتصاديه هي تنمية القوى العامله او ما تسمى بتنمية الموارد البشرية التي تهتم بتوفير الخبرات والمهارات وزيادتها بالنسبة للقوى العاملة لكي تتناسب ومتطلبات المشاريع الانتاجية والخدمية بشكل خاص وهيكل الاقتصاد الذي تسعى اليه التنميه الاقتصادية لغرض تحقيقه [3] كما يمكن تحديد نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي (GNP) بعدد من المؤشرات اهمها حجم الموارد الزراعية المتاحة والتي يمكن استخدامها .ويبين الجدول رقم (4) القوى العاملة الزراعية والاهمية النسبية الى اجمالي القوى العاملة في العراق للمدة من (1980_2006) م .

العمالة الزراعية والأهمية النسبية إلى إجمالي القوى العاملة في العراق للمدة من (1980 - 2006م)

جدول رقم (4)

السنوات	إجمالي عدد السكان (1)	العمالة الزراعية (2)	إجمالي العمالة في العراق (3)	نسبة التكامل في العمالة (4)
1980	13214000	97561	237000	%41.20
1981	13669000	97482	246100	%39.60
1982	14110000	91622	261700	%35.01
1983	14586000	98078	260500	%37.60
1984	15077000	96546	255200	%37.80
1985	15584000	97556	260200	%37.50
1986	16000497	100480	268600	%37.40
1987	16335000	102900	276900	%37.20
1988	16882000	105660	285500	%37.00
1989	17427000	108200	294600	%36.70
1990	17890000	89569	300000	%29.80
1991	18419000	89696	294500	%30.40
1992	18949000	90792	299100	%30.30
1993	19478000	91759	304100	%30.20
1994	20007000	93048	309100	%30.10
1995	20536000	94306	314000	%30.03
1996	21124000	96148	318007	%30.20
1997	22046000	97760	323300	%30.20
1998	22702000	95599	398000	%24.01
1999	23382000	100016	413800	%24.20
2000	24086000	100200	425000	%23.50
2001	25565000	107800	658900	%16.30
2002	26340000	125200	682300	%18.30
2003	27139000	123600	651600	%18.90
2004	27963000	122900	671200	%18.30
2005	28810000	120400	7712	%15.60
2006	29682000	122500	7712	%15.80

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / الجهاز المركزي لإحصاء والمعلومات العراقي / المجموعات الإحصائية لسنوات مختلفة / نسبة التكامل العمود (4) من عمل الباحث .

من خلال ملاحظة الجدول رقم (4) نجد ان معدل النمو السكاني للعراق هو 31,1% خلال

سنوات الدراسة وهذه نسبة مرتفعة مقارنة بمعدل النمو السكاني في العالم الذي تبلغ 1,70%[4] ووفقا لهذه الزياده فأن معدلات النمو السكاني فينبغي زيادة الاهميه النسبيه للقوى العامله الزراعيه التي يفترض ان تزداد ايضا ،الا ان هذه الزياده في معدلات النمو السكاني ادت الى انخفاض الاهميه النسبية للقوى العامله الزراعيه تجاه اجمالي القوى العامله في البلد ، فتمثل القوى العامله الزراعيه اكثرمن ثلث اجمالي القوى العامله في البلد عام 1997 م ثم تبدا بالانخفاض تدريجيا الى نهاية فترة الدراسه في عام 2006 م ،والسبب قي هذا التراجع ليس بسبب تطورالتكنلوجيا او التقنيات الزراعيه التي دخلت الى البلد ، بل بسبب الاهمال الذي اصاب القطاع الزراعي بشكل عام بعد احداث عام 2003م وبسبب الهجره من الريف الى المدينه ، حيث تعتبر هجرة العماله الزراعيه من الريف الى المدينه من اهم العوامل التي تؤثر في الانتاج الزراعي ،حيث يجري البحث عن عمل ذي مردود مريح وسريع ويستدل على ذالك في اتساع المدن على حساب الارياف ،وتكون هذه الهجره مؤثره اذا كانت من العناصر الشابه المنتجه ،ومن ذلك يتبين انه كلما تحققت الهجره العكسيه من المدن الى الريف فانه يتوقع ان تكون هناك زياده قي الانتاج الزراعي (5)

3- مخصصات القطاع الزراعي المالية:

كان المصرف الزراعي والمصارف التجاريه الاخرى تقوم بتمويل الفلاحين باسعار فائده عالية نسبيا وبقروض انتاجيه قصيره المدى وقروض لشراء مستلزمات الانتاج او لتنفيذ مشاريع زراعيه . ان ذلك لم يساهم في تطوير القطاع الزراعي بالشكل الذي كان معول عليه بسبب ارتفاع سعر الفائده من جهه وقصور الاليات المتبعه في الاقراض من جهة اخرى ،وبعد احداث2003 ،تم انشاء صندوق لاقراض الفلاحين برأسمال 25 مليار دينار ليساهم في توفير التمويل الميسر ووفق ضمانات مناسبه واخيرا جاءت المبادره الزراعيه لعام 2008 حيث تم انشاء ستة صناديق اقراضية متخصصه توفر القروض بدون فوائد للفلاحين والمزارعين في مجالات البستنه والنخيل وادخال المكننه والتكنلوجيا وتنمية الثروه الحيوانيه ومشاريع التنمية الزراعية الكبرى وكان لها الاثر الايجابي في تحريك القطاع الزراعي .

ثانياً: المشكلات التي تواجه الانتاج الزراعي في العراق

تؤثر في الانتاج الزراعي مشكلات متعددة منها ما هي خارجية والاخرى داخلية بسبب ارتباطها بالاوضاع السياسية أو الاقتصادية التي يمر بها البلد، ويمكن توضيح أهمها بما يلي: [6]

1- انخفاض انتاجية عوامل الانتاج (الارض، العمل، رأس المال، تدني مستوى الادارة المزرعية للفلاحين والمزارعين).

2- استخدام وسائل الانتاج متخلفة نسبياً يعزى إلى العادات والتقاليد الاجتماعية.

3- انخفاض مستوى ثقافة الفلاح حتى في أمور عمله مما يؤدي إلى انخفاض مستوى ادارته لمزرعته وللموارد الطبيعية ولمستلزمات الانتاج المتاحة لديه.

4- تناقص الموارد الطبيعية وتدهورها، بمعنى آخر تناقص مستمر لمساحة الاراضي الصالحة للزراعة والداخلة في الانتاج الزراعي وخاصة في المنطقتين الوسطى والجنوبية، جراء تفشي الملوحة وأنتشارها بسبب عدم تكامل شبكة المبازل أو عدم توفرها، وتغدق الاراضي بسبب ارتفاع المياه الجوفية (النزيز) فيها، وحتى في الاراضي التي تم استصلاحها فإنها تعاني من عودة تملح الترب فيها نتيجة سوء الصيانة والتشغيل.

5- تناقص الموارد المائية بسبب مشاريع الدول المتشاطئة مع العراق التي حولت اتجاهات المياه المغذية لنهري دجلة والفرات وشط العرب إلى داخل اراضيها لاستخدامها لأغراض الزراعة ولتوليد الكهرباء.

6- زحف الصحراء وتوسعها على حساب الاراضي الزراعية وعدم كفاية برامج مكافحة التصحر لايقاف تقدمه وتوسع انتشاره.

7- انخفاض فرص الاستثمار الزراعي لانشاء مشروعات زراعية كبيرة ومتكاملة بسبب انعدام الامن وتخلف وسائل الترويج لها.

8- التشريعات الزراعية: حيث تعاني االتشريعات الزراعية من عدم مواكبة التطورات الحديثة العلمية في التشريعات والتي تتضمن كل من (القوانين والانظمة وتعليمات الادارة المزرعية).

9- الادارة المزرعية: تتضمن ما يلي (سياسة الاقراض والتأمين الزراعي والهياكل والتخطيط والتقنيات الادارية).

10- البحث العلمي والارشاد الزراعي: يواجه القطاع الزراعي من ضعف في استخدام البحوث العلمية والارشاد الزراعي فيما يتعلق بنقل التكنولوجية الحديثة وبناء القدرات الخاصة بالقطاع الزراعي.

المبحث الثاني: واقع الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في العراق

اولا_ واقع الانتاج النباتي

يتسم الانتاج الزراعي في العراق بانخفاض الانتاجية وذلك يرجع إلى انخفاض في استخدام المكننة الزراعية والبذور المحسنة والمبيدات والاسمدة فضلاً عن ارتفاع ملوحة التربة إذ أن الانتاج يأخذ بالتذبذب بسبب وجود مساحات كبيرة معتمدة على الامطار وخاصةً في زراعة الحبوب. وفي المواسم التي يتساقط فيها الامطار بكميات كثيرة سوف يزداد انتاج الحبوب والعكس بالعكس، وهنا سنتناول اهم المحاصيل الزراعية النباتية بما يلي:

1- محاصيل الحبوب :

تعد محاصيل الحبوب ولاسيما (الحنطه والشعير والرز والذره الصفراء) من اهم المحاصيل الغذائيه ،الي يعتمد عليها الانسان والحيوان ،فهي تاتي في مقدمة المنتجات النباتيه من حيث مساهمتها في مكونات الغذاء اليومي ،المتاح للاستهلاك اهتمت سياسة الانتاج في القطر بزراعة محاصيل الحبوب في عقد التسعينيات لمواجهة حالة الحصار المفروض على القطر .وفي مايلي عرضا لواقع الانتاج لاهم المحاصيل الحبوبية في العراق كونها تمثل الاساس الذي يرتكز عليه الامن الغذائي للقطر .

أ – محصول الحنطة : ان محصول الحنطة من اهم محاصيل الحبوب (المحاصيل الزراعيه الاستخراجية) انتاجاً واستهلاكاً واستيرادا ،لاهمية الغذائيه ،كونه يعد الغذاء الرئيسي لابناء الشعب المتمثل بمادة الخبز ،حيث يرتبط بالاستهلاك البشري اكثر من غيره من الحبوب كما تبرز اهميه باعتبارة انموذجا للحبوب الغذائيه في قيمته الاساسية في تحقيق الغذاءالاكثر اهمية في القطر[7] واستحوذ محصول الحنطة على (47%) من مجموع المساحه المزروعه بمحاصيل الحبوب للمدة 1990 –2010 والتي اسهمت بالتذبذب للحقبه المذكورة كما يشير الجدول رقم (5)

جدول رقم (5)

المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول الحنطة في العراق

للمدة من (1990 - 2010)

السنة	المساحة 1000 دونم	الإنتاج 1000 طن	الإنتاجية (كغم / دونم)
1990	4783	1196	250
1991	10069	1476	147
1992	4809	1311	273
1993	4744	911	192
1994	5077	854	168
1995	5702	1091	191
1996	5569	1150	207
1997	5498	947	172
1998	5782	1475	255
1999	5951	1102	185
2000	4308	1040	421
2001	5217	2219	425
2002	6594	2589	393
2003	6854	2329	340
2004	6159	1832	298
2005	6410	2228	348
2006	6054	2286	378
2007	6279	2202	351
2008	5741	1254	219
2009	5049	1700	337
2010	5543	2748	495
المتوسط	5818	1616	287

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2010 - 1990

اما انتاج الحنطة فقد كان متذبذبا ايضا تبعا لتذبذب المساحة المزروعة اذ بلغ متوسط سنويا قدره (1616) الف طن لمدة (1990 –2010) تراوح بين حد ادنى (854) الف طن عام 1994 ،وحد اعلى بلغ (2748) الف طن عام 2010 ، كما ورد في الجدول رقم (5) ، نتيجة لمضاعفة الجهود لتوسيع الرقعه الزراعيه وفي مقدمتها الحنطه ، اذ اعتمدت سياسة سعريه لدعم المنتجين وتقديم العديد من التسهيلات ،مما ساعد على تحقيق زياده ملحوظة في المساحه المزروعه والانتاج معا لذلك العام وحسب الجدول المذكور ويلاحظ من الجدول رقم (5) انخفاض الحنطة

عامي (1999-2000) عن عام 1998 بنسبة 25% و29% على التوالي وهذا يعود الى حالات الجفاف وقلة تساقط الامطار وانخفاض كمية الموارد المائية وارتفاع درجات الحرارة غير الاعتيادية في القطر في تلك السنين . اما انتاجية الحنطة فقد بلغت معدلا سنويا قدره (287) كغم /دونم عام 1990-2010وتقلبت بين حد ادنى 147كغم /دونم عام 1990وحد اعلى 495كغم/دونم عام 2010. وكما بلغت معدلاتها (204) و(313) و(346) كغم /دونم خلال مدة البحث . كما شهدت المساحة المزروعة بالحنطة خلال الفترة من 2006 لغاية 2010 انخفاضا واضحا وذلك بسبب الظروف التي مر بها قطرنا العزيز وخاصة بعد عام 2003بسبب الحرب، وما تعرض له البلد من اوضاع غير مستقره .

ب- محصول الشعير: يمثل الشعير المرتبة الثانية بعد الحنطة ،من حيث الاهمية بين مجموعات محاصيل الحبوب ،اذ يعد من الموارد الغذائية الغنية بالسعرات الحرارية والبروتين ، كما يعد مادة علفية كغذاء تعتمد عليه الثروة الحيوانية [8] .

ويتضح من الجدول رقم (6) ان محصول الشعير احتل نسبه (48%) من مجموع المساحة المزروعه بالحبوب للمده (1990-2010) ،كما بلغ المتوسط السنوي للمساحة المزروعة للمدة المذكورة (4726) الف دونم .

جدول رقم (6)

المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول الشعير في العراق
للمدة من (1990 - 2010)

السنة	المساحة 1000 دونم	الإنتاج 1000 طن	الإنتاجية (كغم / دونم)
1990	7980	1854	232
1991	9648	768	80
1992	7077	1354	191
1993	6333	890	141
1994	5559	854	154
1995	4676	712	152
1996	4175	647	155
1997	3999	430	108
1998	4186	630	151
1999	4187	283	68
2000	2306	193	84
2001	2217	712	322
2002	3862	833	216
2003	4252	860	202
2004	3829	805	210
2005	4253	754	177
2006	4103	919	224
2007	4374	748	171
2008	5395	403	75
2009	2817	501	178
2010	4026	1137	282
المتوسط	4726	775	170

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2010 - 1990

بلغ متوسط الانتاج السنوي للشعير (775) الف طن للمدة (2010 -1995) وبلغ الحد الادنى له (193) الف طن عام 2000 اما الحد الاعلى له (1854) الف طن عام 1990 كما ورد في الجدول (6) ،اما انتاجية الشعير فقد بلغت معدلا سنويا قدره (170) كغم /دونم خلال المده المذكورة ،كما بلغ حديها الادنى والاعلى (75) و(322) كغم/ دونم للأعوام 2008 ،2001 على التوالي كما ورد في الجدول رقم (6) .

ج _ محصول الرز : محصول الرز من المحاصيل الغذائيه التي تنتمي الى فصيلة الحبوب ، كما يعد من المحاصيل الصيفية التي تزرع في الاراضي المرويه ، فبينما يتركز الرز في المنطقه المرويه ،ويتركز القمح والشعير في المنطقه الديميه ،ولاسيما شمال العراق .يحتاج الرز لزراعة ونموه كميات من المياه ، ولهذه تقتصر زراعته على المناطق التي تتوفر فيها مياه الري ، حيث تؤثر الحصة المائيه المتوفره كميات كبيره كافيه تاثيرا على انتاج محصول الرز [9] .

احتلت المساحه المزروعة بالرز نسبه قليله جدا من اجمالي المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب خلال المدة (1990-2010) ، وبلغ المتوسط السنوي للمساحة المزروعة بالرز للمدة نفسها (379) الف دونم ، متذبذبه بين الزيادة والنقصان وبين حد ادنى هو (11) الف دونم عام 2001 و(670) الف دونم عام 1992 .

لاحظ الجدول رقم (7) وهذا يعزا الى تاثير المساحة المزروعة بهذا المحصول بوفرة المياه وشحتها بين سنه واخرى الامر الذي ادى الى تقلبها خلال مدة الدراسة .

بلغ معدل الانتاج السنوي للرز (249) الف طن للمدة (1990-2010) ، حيث تقلب بين حد ادنى بلغ (12) الف طن عام (2000) وحد اعلى بلغ (389) الف طن عام (1998)

وذلك لتقلب المساحة المزروعة ،كما مبين في الجدول المذكور . كان معدل انتاج الرز خلال فترة (1990-1995) هو (268) الف طن هو اعلى مقارنة بالسنوات الماضية وذلك للاهتمام الكبير بتطوير زراعة الرز في القطر لمواجهة ظروف الحصار في السنوات الاولى ، الا انه انخفض الى (235) الف طن خلال الفترة (1996-2000) وذلك لعدم توفر الحصة المائية الكافيه لزراعة هذا المحصول .

وفي الفترة اللاحقة امتاز انتاج الرز بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا حيث كانت الفتره من (2001-2005) كان الانتاج (224) الف طن بينما زاد الانتاج خلال فترة (2006 -2010) واصبح (266) الف طن .

اما انتاجية الرز فقد بلغ المعدل السنوي (643) كغم /دونم للمدة (1990-2010) كما بلغ الحد الادنى لهذا الانتاج (254) كغم/دونم عام 1992والحد الادنى (859) عام (2002) . كما ورد في الجدول رقم (7) كما يشير الجدول رقم (7) الى ان انتاج الرز خلال الفتره (1990-1995) هو (497) الف طن وللفتره من (1996 -2000) هو (642) ، والفتره من (2006 - 2010) هو (817) الف طن وهي في معدل متزايد .

جدول رقم (7)

المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول الرز في العراق

للمدة من (1990 - 2010)

السنة	المساحة 1000 دونم	الإنتاج 1000 طن	الإنتاجية (كغم / دونم)
1990	240	229	674
1991	385	189	491
1992	680	237	254
1993	519	262	505
1994	651	383	588
1995	657	313	475
1996	437	283	648
1997	461	274	594
1998	605	389	643
1999	351	218	621
2000	17	12	706
2001	11	290	436
2002	216	193	895
2003	122	81	702
2004	351	250	711
2005	428	308	721
2006	502	363	723
2007	497	392	789.8
2008	339	248	713.9
2009	219	173	787.6
2010	191	155	812.1
المتوسط	379	249	643

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2010 - 1990

د- محصول الذره الصفراء : يعد محصول الذره الصفراء من محاصيل الحبوب المهمه في العراق حيث يزرع لاغراض متعدده لاحتوائه على قيمه غذائيه عاليه ، فهو يستعمل غذاء للانسان وعلف للحيوان وبشكل خاص كعليقه علفيه للدواجن فضلا عن ادخال هذا المحصول في صناعات كثيره منها صناعة الزيوت النباتيه [10]

احتلت المساحة المزروعة بمحصول الذره الصفراء(5%) من مجمل المساحة المزروعة بالحبوب في العراق للمدة (1990-2010) وبلغ المتوسط السنوي لهذه المساحة (519) الف دونم عام 1995، وحد اقصى بلغ (885)الف دونم عام 1998 كما يشير الجدول رقم (8) .

بلغ انتاج الذرة الصفراء متوسطا سنويا قدره (309) الف طن خلال المدة (1990-2010) تطور انتاج الذرة الصفراء من (106) الف طن عام 1995 الى (578) الف طن عام 2002 ،اما انتاجية الذرة الصفراء فقد بلغ معدلها السنوي (581) كغم /دونم للمدة (1991-2010) شهد انتاجية الذرة الصفراء مازالت منخفضة قياسا بانتاجية الدول المجاورة والمتقدمة ومن الاسباب الرئيسية لهذا الانخفاض في الذرة الصفراء ، رداءة البذور المعتمدة والتي تتسم بأنخفاض انتاجيتها ، وكثرة الادغال وانتشار الافات الزراعية . انظر الجدول رقم (8) .

جدول رقم (8)

المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول الذرة الصفراء في العراق

للمدة من (1990 - 2010)

السنة	المساحة 1000 دونم	الإنتاج 1000 طن	الإنتاجية (كغم / دونم)
1990	306	172	563
1991	470	297	631
1992	570	313	549
1993	358	171	477
1994	278	128	460
1995	219	101	461
1996	550	358	651
1997	663	410	618
1998	885	474	649
1999	690	368	533
2000	305	170	557
2001	394	231	588
2002	735	578	786
2003	363	235	648
2004	739	415	562
2005	694	401	577
2006	657	399	606
2007	620	384	619
2008	490	287	587
2009	456	238	521
2010	467	266	570
المتوسط	519	309	581

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2010 - 1990

هـ – محاصيل الخضر (Vegetables) :

وهي من المحاصيل المهمة في العراق لقيمتها الغذائية الكبيرة ،فهي غنية بالمعادن والاملاح وتحتوي على كميات مناسبة من المواد النشوية والبروتينية والسكرية والدهنية والفيتامينات منها ماهو محصول صيفي كالطماطم والباميا والرقي والباذنجان ومنها محصول شتوي كاللهانة والقرنبيط والخس والجزر ،التي تستهلك بكميات كبيره لاعتماد السكان عليها في غذائهم اليومي ،وهي مكمله للحبوب ،وهذا يعكس الاهمية المتزايدة التي يحتلها انتاج محاصيل الخضر في مجمل الانتاج النباتي [11]

بلغ المتوسط السنوي لانتاج الخضر (3635) الف طن للمده (1990–2010) كان معدل انتاج الخضر للسنوات (1990–1996) هو (2956) الف طن حيث ارتفع الى (4024) الف طن للفتره من (1997–2003) ثم اخذ ذلك بالانخفاض ليصل الى (3782)الف طن للفترة المتبقيه ، اما بالنسبه لانتاجية محاصيل الخضر فقد بلغت معدل سنويا (2820) كغم /دونم حسب جدول رقم (9) للفتره (1990–2010) .

جدول رقم (9)

المساحة والانتاج والانتاجية لمحاصيل الخضروات في العراق للمدة من 1990–2010

السنة	محاصيل الخضر		
	المساحة 1000 دونم	الإنتاج 1000 طن	الإنتاجية (كغم/ دونم)
1990	1117	2982	2669
1991	740	1861	2515
1992	1063	2878	2707
1993	1041	2859	2746
1994	973	2661	2718
1995	1217	3621	2975
1996	1402	3830	2732
1997	1564	4539	2902
1998	1634	4124	2524
1999	1576	4304	2731
2000	1331	3959	2974
2001	1406	4114	2926
2002	1557	4625	2982
2003	1299	3504	2698
2004	1406	3868	2750
2005	1535	4200	2785
2006	1481	4195	2832
2007	1305	3746	2870
2008	1236	3547	2869
2009	1152	3442	2986
2010	1037	3480	2255
المتوسط	1289	3635	2820

المصدر :وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ١٩٩٠-٢٠١٠

و- مجموعة الفواكه والتمور (Fruits & Dates)

يعتبر العراق من اقدم الاقطار في زراعة اشجار الفاكهة ، وكذلك من اقدم مواطن النخيل في العالم، لملائمة العوامل المناخية والتضاريس والتربة والموارد المالية لمحاصيل هذه المجموعة في العراق .

تزرع اشجار الفاكهة في مختلف مناطق العراق ،وتعد مهمه جدا من الناحية الاقتصادية وكغذاء للمستهلك العراقي ،لاحتوائها على الفيتامينات والاملاح والبروتين والسكريات والنشأ والدهون ،ولمساهمتها في توفير السعرات الحرارية وتشير بيانات الجدول رقم (10) بأن كميات الانتاج من الفاكهة في القطر قد ازدادت بدايات ونهايات التسعينات ،اذ ارتفع الانتاج من (1093) الف طن عام 1990 حتى وصل الى (1429) الف طن عام 1996 . وترجع هذه الزيادة في الانتاج بسبب ان الفاكهة لها اهمية غذائية عالية وكذلك لزيادة الطلب عليها . كما بلغ المعدل السنوي لانتاج الفاكهة للمدة (1990-2010) (2241) الف طن كما مبين في الجدول رقم (10) . وتشير التقديرات بان كميات الفاكهه المنتجه في القطر حققت اكتفاءأ ذاتيا اقترب (100%) للعديد في سنوات التسعينيات [12].

اما بالنسبة لانتاج محصول التمور ، فيعد العراق في مقدمة الدول المنتجه للتمور ،حيث شكل انتاجه عام 1970 نحو (48%) من الانتاج العالمي ، انخفض الى (14%) من ذلك الانتاج عام 1990 ،بسبب الظروف التي مر بها العراق خلال تلك الفترة فضلا عن الاهمال وعدم العنايه بها . وتشير بعض الدراسات في العراق بأن أعداد النخيل بلغ عام 1990 (15) مليون نخلة [13] .

بلغ المعدل السنوي لانتاج التمور (656)الف طن في العراق للمدة (1990-2010) . شهد عام 2000 اعلى مستوى للانتاج حيث بلغ الانتاج فيه (932)الف طن . كما شهدت فترة التسعينيات زيادة ملحوظة في انتاج التموركما يشير الجدول رقم (10) . للاهتمام المتزايد في تطوير وتحسين انتاج النخيل في العراق لمواجهة ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على القطر . الا انه بعد عام2000 اخذ الانتاج بالتذبذب والانخفاض بنسبة بسيطة لغاية عام 2003. لكن بعد عام 2003 انخفض مستوى الانتاج الى النصف في 2004 والاعوام التي تليها بسبب الظروف التي مر بها خاصة بعد عام 2003 وما اعقبها من تدهور في الاوضاع الامنية .

جدول رقم (10)

المساحة والانتاج والانتاجية لمحاصيل الفاكهة واالتمور في العراق

للمدة من (1990 - 2010)

السنة	المساحة 1000 دونم	الإنتاج 1000 طن
1990	1093	545
1991	1194	566
1992	1196	448
1993	1267	613
1994	1261	676
1995	1258	881
1996	1429	797
1997	1284	750
1998	1224	913
1999	1327	764
2000	1293	932
2001	1302	907
2002	1394	919
2003	1103	868
2004	513	448
2005	4661	404
2006	3689	432
2007	4580	430
2008	5280	476
2009	5362	507
2010	5370	512
المتوسط	2241	656

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2010 - 1990

ثانيا _ واقع الانتاج الحيواني

يعد الانتاج الحيواني الفرع الثاني للانتاج الزراعي ،وله دور كبير في تعزيز الاقتصاد الوطني باعتباره المكمل الحيوي للانتاج النباتي في تحقيق وتوفير الغذاء للسكان في العراق .اذ يشكل الانتاج الحيواني نحو ثلث قيمة الانتاج الزراعي في العراق .

بلغ المعدل السنوي لنمو الانتاج الحيواني خلال فترة التسعينات نسبا منخفضة وخاصة الفترة (1990-1996) [14] . الا ان الاعوام اللاحقه وخاصة 2000 ،2001 شهدت ارتفاع في هذا المعدل وبعدها بدا يتذبذب الانتاج .

يتضمن الانتاج الحيواني في العراق ،انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب، وبيض المائدة ، وتعد المنتجات الحيوانيه من المصادر الرئيسية التي تحتوي على مادة البروتين وبكميات عاليه ، حيث يحتوي الكيلو غرام الواحد من لحم الدجاج نحو (195) غم من البروتين ، ويحتوي لحم العجل ولحم البقر نحو (149) ،(147)غم من مادة البروتين على التوالي ،ثم تأتي الاسماك والبيض والحليب لاحتوائه كل منهم على نحو(115)،(110)، (35) غم من مادة البروتين على التوالي[15]. وفي مايأتي عرض لواقع الانتاج الحيواني (1990-2010) .

1- انتاج اللحوم الحمراء : اللحوم الحمراء من المواد المهمة في تغذية الانسان وتشمل لحوم البقر والاغنام والماعز والجاموس ، وتعد الكميه المنتجه من اللحوم الحمراء دالة لتلك الحيوانات ،بلغ متوسط الانتاج السنوي للحوم الحمراء في القطر (99) الف طن خلال المدة (1990-2010) ، وبلغت اعلى كميه منتجه من اللحوم الحمراء (152,2) الف طن وذلك عام 2009 كما ورد في الجدول المذكور انها في تذبذب مستمر بين سنة واخرى .بلغ الحد الادنى للحوم الحمراء (49,7) الف طن وذلك عام 1998 . وكان ذلك خلال فترة الحصار المفروض على قطرنا . وكان السبب في التذبذب الحاصل خلال فترة التسعينات كما يشير الجدول وذالك بسبب تناقص اعداد الحيوانات . كما شهدت الفتره مابعد عام 2001 تطور ملحوظ وملموس في الانتاج .

2-انتاج اللحوم البيضاء : تشمل هذه اللحوم لحوم الاسماك النهرية والبحرية ولحوم الدواجن .

أ. انتاج لحوم الاسماك : تطور انتاج الاسماك في القطر نتيجة لحافز الاستثمار في مجال الاحواض الاصطناعيه وزيادة صيد الاسماك البحرية والنهرية ابان سنوات السبعينات والثمانينات والتسعينات ، حيث بلغ انتاج لحوم الاسماك عام 2006 نحو (57) الف طن وهو اعلى انتاج وصل اليه هذا النشاط خلال فترة الدراسه (1990-2010) كما يشير الجدول رقم (11) .شهدت فترة الدراسة وحسب الجدول المذكور ان الانتاج من لحوم الاسماك اتسم بالانخفاض وبشكل متذبذب حيث بلغت ادنى كميه من الانتاج (18) الف طن وذلك عام 1991 ،ان الاسباب التي ادت الى ذلك الانخفاض هي عدم تطور المخزون السمكي في المياه والمسطحات الداخليه .

جدول رقم (11)

كمية الإنتاج الحيواني لأنواع اللحوم (الحمراء ، الأسماك ، البيضاء) للفترة (1990 - 2010)

السنة	اللحوم الحمراء (1000 طن)	لحوم الاسماك (1000 طن)	لحوم الدواجن (1000 طن)
1990	86.6	31.5	147.9
1991	54.4	18	10.8
1992	74.3	21.6	24.4
1993	92.4	24.5	22.4
1994	84	25.6	6.4
1995	73.1	33.4	3.0
1996	59.4	35.1	3.7
1997	52.1	37	3.8
1998	49.7	27.7	16.7
1999	54.9	30.4	44.1
2000	70.2	27.6	71.8
2001	65.5	26	120.3
2002	130.5	46	168
2003	131.9	21	74.2
2004	132	18.3	64.7
2005	134.1	35	94.3
2006	136.3	57	112.4
2007	138.6	54.4	94.7
2008	149.7	48	84.8
2009	152.2	53	87.0
2010	152.5	53	87.0
المتوسط	99	43.48	64

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 1990 - 2010

ب .انتاج لحوم الدواجن : تزايد انتاج لحوم الدواجن في العراق في عقد الثمانينات بحيث احتل مكانة بارزة في نشاط الانتاج الحيواني ، نتيجة للاستثمارات الكبيرة في هذا النشاط من قبل القطاعين الحكومي والخاص [16] .

بلغ اعلى انتاج من لحوم الدواجن (البيضاء) (168) الف طن عام 2002 بعدما كان اقل او ادنى انتاج من لحوم الدواجن وذالك 1995 حيث بلغ (3,0) الف طن الا ان هذا الانتاج وحسب الجدول رقم (11) انخفض بشكل كبير في عقد التسعينات ولاسيما منتصف التسعينات حيث كان في هذه الفترة الحد الادنى وهو (3) الف طن خلال فترة الدراسه (1990-2010) .

ان تعرض صناعة الدواجن الى الانهيار اثناء الحصار الاقتصادي على القطر لما احدثه هذا الحصار من انقطاع مستمر في التيار الكهربائي فضلا عن الاسباب الاخرى التي مر ذكرها .

بلغ المتوسط السنوي لانتاج لحوم الدواجن (64) الف طن وذالك للمدة (1990-2010) ويتبين من الجدول المذكور ان انتاج اللحوم قد تحسن منذ بداية عام 1999 والسنوات التي تلتها 2000 ،2001 ،2002 . الا وانه في عامي 2003 ،2004 انخفض الانتاج بسبب ظروف العراق الاستثنائية للحرب وعرقلة للحياة وتوقف كل ميادين العمل في تلك الفتره .

ان الزيادة التي حصلت في الانتاج يعود السبب فيها الى اهتمام وزارة الزراعة باعادة تاهيل مشاريع الدواجن .

ج – انتاج الحليب :ان الحليب ومشتقاته من العناصر الاساسية في غذاء الانسان لاحتوائه على عناصر الغذاء كاملة .

بلغ المتوسط السنوي لانتاج الحليب في القطر (465) الف طن للفترة بين (1990-2010) كما يشير الجدول (12) شهدت فترة التسعينات زيادة ملحوظة في انتاج الحليب مقارنة بعقد الثمانينات حيث كانت الانتاجية اقل . ويشير الجدول المذكور ارتفاع الانتاج من الحليب (253.5)الف طن عام1992 كحد ادنى الى(498.9) الف طن عام 1996 الى (938.8)، (1153.7) الف طن عامي 1999-2000 كما يشير الجدول حيث بلغت كمية الانتاج (144,1) الف طن . الا ان الانتاج اخذ بالانخفاض .وخاصة بعد عام 2003 بسبب الظروف التي مر بها القطر وبسبب تعرض الثروة الحيوانية الى الدمار والتراجع نتيجة لغياب الامن وتفشي الارهاب وتعرض المؤسسات الانتاجية الى السرقة وانتشار عمليات تهريب المواشي الى الاسواق الخارجية [17] .

د – انتاج البيض : شهد انتاج بيض المائده خلال فترة الدراسة كميات انتاج متساوية تقريبا في الاعداد الا في سنوات معينه كان الانتاج فيها عالي جدا وكانت هذه السنوات هي (1990–2002–2005) حيث بلغ الانتاج فبها (1631) و(1059) و(1034) على التوالي ولكن يعتبر هذا الانتاج منخفض مقارنة بفترة الثمانينات .

بلغ الحد الادنى لانتاج اليض عام 1991 بحدود (362) مليون بيضة واخذ هذا الانتاج بالارتفاع تدريجيا الى ان وصل اعلى حد له عام 2002 (1059) مليون بيضة . وتعود الاسباب لهذا الانخفاض في الانتاج لبيض المائدة هي لنفس الاسباب السابقة الذكر

جدول رقم (12)

كمية الإنتاج الحيواني و (بيض المائدة ، الحليب)
للمدة من (1990 - 2010)

السنة	الحليب (1000 طن)	بيض المائدة (1000 طن)
1990	429.1	1631
1991	308.9	362
1992	253.5	395
1993	286.7	503
1994	367.1	525
1995	341.6	416
1996	498.9	437
1997	629.5	409
1998	766.2	473
1999	938.8	637
2000	1153.7	834
2001	1440.1	857
2002	247.5	1059
2003	250.9	604.0
2004	252.7	964.0
2005	257.1	1034.0
2006	262.1	932.0
2007	267.1	807.7
2008	272.4	915.6
2009	277.0	704.7
2010	280.0	705.7
المتوسط	465	724

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات
، 1990 - 2010

يتبين من الجدول(13) بان العراق لازال دون مستوى الاكتفاء الذاتي بالنسبه للمحاصيل الاستراتيجية (الحنطة ،الشعير ،الرز، الذرة الصفراء) وايضا بالنسبه للانتاج الحيواني .مما يتطلب المزيد من مستلزمات الانتاج الزراعي الحديثه وتطويع التقدم العلمي التكنلوجي لخدمة تطوير وتحسبن الانتاج ورفع مستوى الاكتفاء الذاتي .

جدول رقم (13)

معدل الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الرئيسة في العراق للإنتاج النباتي والحيواني للفترة (1990 - 2010)

ت	المحاصيل	نسبة الاكتفاء الذاتي
1	الحنطة	%41
2	الشعير	%58
3	الرز	%22
4	الذرة الصفراء	%55
5	محاصيل الخضر	%90
6	الدرنات والأبصال	%30
7	البقوليات	%39
8	اللحوم الحمراء	%80
9	اللحوم البيضاء	%90
10	بيض المائدة	%90

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على جداول الإنتاج السابقة الذكر والاستهلاك السنوي وفق المعادلة الآتي

المتاح للاستهلاك = الإنتاج المحلي + صافي التجارة الخارجية (الاستيرادات-الصادرات)

$$\text{الاكتفاء} = \frac{\text{الإنتاج المحلي}}{\text{المتاح للاستهلاك}} \times 100$$

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لواقع الانتاج الزراعي في العراق

من أجل الوصول إلى الرؤية المستقبلية للانتاج الزراعي في ظل التحديات الخارجية مثل التطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها الآن العالم الخارجي، وخاصةً في مجال الانتاج الزراعي متأخرا عن هذه التطورات، بالاضافة إلى تأثير التكتلات الاقتصادية العالمية والشركات المتعددة الجنسية وأداء في إدارة وتنظيم عمليات الانتاج والتسويق منتجاته[18].

للنهوض بالانتاج الزراعي والاستفادة من هذا القطاع لابد من وضع خطط استراتيجية والعمل بها بالآتي [19]

1- أن نضع خطط استراتيجية شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في العراق، والجهات التي أن تكون ملمة بهذا الموضوع وزارة التخطيط والزراعة والموارد المائية بالتعاون مع الحكومة المحلية من خلال العمل على زيادة انتاج السلع الغذائية والدخول الى تصديرالتمور والفواكهه من خلال توفير المستلزمات الاساسية للعملية الزراعيه والاستخدام الامثل للموارد الطبيعيه والماليه والبشرية والانتاج التنافسي.

2- محاولة حل جميع المشاكل المتعلقة بمصادر المياه مع دول الجوار سواء عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو عن طريق المواثيق الدولية والأمم المتحدة.

3- الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة بشكل واسع في مجال الزراعة من أجل توفير الوقت والجهد والأيدي العاملة فضلاً عن جودة المحصول الزراعي المنتج بواسطة هذه التكنولوجيا المتطورة.

4- الاسراع بحل جميع المشاكل المتعلقة بنزع الملكية بالنسبة للأراضي الزراعية المتنازع عليه بواسطة القضاء العراقي وهيئة نزع الملكية.

5- إعطاء الاولوية في التسويق للمحاصيل الزراعية العراقية في الاسواق المحلية.

6- إعطاء قروض أستثمارية للفلاحين حسب نوع المحصول ومساحة الاراضي التي يتم استصلاحها وزراعتها.

7- الاهتمام بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالحنطة والرز والذرة وقصب السكر وغيرها من المحاصيل المهمة وإعطاء الاولوية لها والاهتمام بأشجار النخيل وزيادة أعدادها وذلك لغزارة أنتاجها ومساهمتها في توفير بيئة نظيفة وجميلة في الوقت نفسة، فلذا علينا الاهتمام بهذا القطاع المهم من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فرص عمل للعاطلين وخصوصاً في المناطق النائية والريفية.

8- رفع مساهمة الزراعه في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت ،وأعتبار القطاع الزراعي كقطاع اساسي في تنويع القطاعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي وفي معالجة مشكلة الفقر المتمركز في الريف العراقي .

9- اعطاء اولويه متقدمة في السياسة الاستثمارية للبلد الى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتأمين المياه اللازمة للاستخدامات الزراعية ،وان تركز السياسة الاستثمارية في المجال الزراعي على تأمين البنى الارتكازية الاساسية للقطاع المتمثلة بأستصلاح الاراضي ،بناء السدود والخزانات ،دعم انشطة البحوث والدراسات التطبيقية الزراعية ،استنباط اصناف جديده متميزه وقصيرة العمر الانتاجي ،التوسع بمشاريع اكثار انتاج البذور الزراعية المصدقة ،تأمين الرعاية البيطرية ،ومكافحة الافات الزراعية ، نشر التقنيات الحديثة والحفاظ على التنوع البايولجي وأقامة وانشاء المحميات الطبيعية والمشاريع المتعلقة بالتنميه الريفية المتكاملة (نشر المدارس ، الطرق الريفية ، دعم الاسكان الريفي ونشر مراكز الرعاية الصحية الاولية في الريف .اظافة الى توزيع الاستثمارات في القطاع الزراعي بشكل عادل حسب المحافظات وبما يتناسب والميزة النسبية لكل محافظة والامكانات الزراعية المتاحة فيها وأستثمار هذه الامكانيات بشكل كفوء ومتوازن .

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

1- ان الانخفاض في الانتاج الزراعي أدى إلى انخفاض الدخل الزراعي وأيضاًتدني الانتاجية للناتج الزراعي، مما أثر سلباً على المستوى المعاشي لأفراد البلد.

2- هناك صعوبات تواجه الانتاج الزراعي ومنها مشاكل الموارد المائية من حيث الكم والنوع وذلك لسيطرة دول الجوار على منابع المياه.

3- ضعف التشريعات الزراعية فيما يخص بالقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالادارة المزرعية وعدم مواكبتها للتطورات العلميه والتقنية والادارية في العالم .

4- ضعف الاستثمار الزراعي الحكومي والخاص بعد احداث عام 2003 فضلاً عن هجرة رؤوس الاموال إلى الخارج.

5- عدم دعم الدولة للقطاع الزراعي، مما أسهم في ضعف القدرات التنافسية للمحاصيل الزراعية المحلية ويعزى إلى ارتفاع التكاليف مقارنةً بأسعار المحاصيل المستوردة.

6- أدت سياسة الاغراق إلى دخول كم هائل من السلع والمنتجات الزراعية رديئة النوعية وبأسعار منخفضة، مما ساهم بأضرار الفلاح العراقي وترك العمل مما ساهم في زيادة العاطلين عن العمل.

7- تخلف الطرق التكنلوجية المستخدمة في القطاع الزراعي والتي تعد أحد أهم العوامل الرئيسة في انخفاض معدلات الانتاج، من حيث استخدام المكننة والبذور والاسمدة، فضلاً عن ضعف الانفاق على البحث والتطوير الزراعي.

8- قلة الاستثمارات التي وجهت الى القطاع الزراعي بعد احداث 2003 والتي قدرت بحدود 2,5 -4,5 % من أجمالي الاستثمارات لم تحقق اى هدف من اهداف القطاع الزراعي مما ابقى مساهمة هذا القطاع ضعيفة في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال .

9- تتوفر مساحات واسعة صالحة للزراعة في العراق حيث تبلغ مجموع المساحات الصالحة للزراعة المروية والديمية (44,46) مليون دونم ألا أنه لم توجد هناك سياسة زراعية واضحة لأستثمار هذه المساحات بشكل علمي وسليم ولايزال قسم من المزارعين يستخدم نظام تبوير الاراضي الزراعية.

10- لايزال العراق دون مستوى الاكتفاء الذلتي بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجة(الحنطة ،الشعير ، الرز ،الذرة الصفراء) وايضا بالنسبة للانتاج الحيواني

11- تخلف نمط ادارة ملكية الاراضي الزراعية وتمثل مشكلة الملوحة التحدي الاكبر اذ انه مايقرب من 75% الاراضي الزراعيه المروية تعاني الملوحة الناجمه من سوء ادارة العمليات الاروائية .اضافة الى محدودية الموارد المائية في السنين الاخيرة .

12- تفتت الملكية وصغر الحيازات الزراعية تعيق تطوير العمليات الزراعية وخاصة استخدام المكننة والتقنيات الحديثة في الزراعة .

ب- التوصيات

1- تقديم الدعم والتمويل والقروض، وتوفير البذور المحسنة والتقاوي والاسمدة والمكننة بأسعار مناسبة للمزارعين من أجل زيادة معدلات الانتاج الزراعي وزيادة الانتاجة للارض والعمل ورأس المال في الزراعة .

2- وضع استراتيجية أو آلية تشمل خطة كاملة لمعالجة التحديات التي تواجه الأراضي من التصحر، والملوحة وتطوير سياسة ادارة الارض والماء واسلوب شامل لحل القضايا المائية الحدودية للعراق مع الدول المتشاطئة .

3- خلق بيئة قوية لقطاع الزراعة مربح ومنافس يحكمه اقتصاد السوق ويقوده القطاع الخاص وتدعمه السياسات الحكومية المناسبة والدعم المؤسسي المناسب.

4- تأكيد العمل على دعم البحث العلمي والدراسات العلمية في مجال الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، والعمل على تطبيقها بشكل عملي وارشاد زراعي من أجل تحسين طرق الانتاج، فضلاً عن تحقيق مستوى عالي في الانتاج الزراعي وتوصيلها الى الفلاحين.

5- التأكيد على وزارة المالية بأن تقوم بإصدار التعريفة الكمركية على السلع الزراعية المستوردة تدريجياً من أجل حماية الانتاج المحلي.

6- وضع استراتيجية متكاملة من شأنها إنتاج الغذاء في العراق وسد الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء وتطوير سياسة زراعية شاملة تندمج مع سياسة الغذاء والسياسة الزراعية والسياسة المائية وسياسة ادارة الموارد البيئية وسياسة تنمية السوق المالية .

7- التأكيد على وضع استراتيجية متكاملة لتكوين الخزين الاستراتيجي وخاصةً محاصيل الحبوب من أجل مواجهة حالات العجز أو النقص الطارئة.

8- مراعاة محدودية الموارد المائية في عملية وضع السياسات الزراعية المستقبلية بأستخدام بدائل ترشيد الاستهلاك كتوسيع تجربة اساليب الري الحديثة بالرش والتنقيط والتشجيع على زراعة المحاصيل البديلة الاقل استهلاكا للمياه والمقاومة للملوحة والجفاف .

9- رفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين راس المال الثابت واعتبار القطاع الزراعي كقطاع اساسي في تنويع الاساس الاقتصادي للبلد وفي معالجة مسألة الفقر المتمركز في الريف العراقي .

10- السعي الجاد من الحكومة العراقية على ايجاد الشريعات القانونية والتسهيلات المالية التي تشجع وتدعم القطاع الخاص للأستثمار في الانشطة المختلفة للقطاع الزراعي وهذا يتم من خلال توفير الاسمدة والبذور والمكننة والمبيدات .

11- تشجيع ودعم القطاع الخاص والاجنبي للاستثمار في مشاريع الانتاج النباتي والحيواني المتكاملة وأنشاء المجمعات الصناعية الزراعية على اسس اقتصادية سليمة وكذلك انشاء المخازن المبردة والمجمدة .

12- العمل على الاستصلاح المتكامل للاراضي الزراعية وتخليصها من مشكلة الملوحة وعدم تفتيت الحيازات الزراعية وانما العمل على تجميعها بمشاريع كبيرة ذات مردود اقتصادي عالي.

المراجع حسب ورودها في البحث

1- المنضمة العربية للتنمية الزراعيه . دراسه حول انتاجية الاراضي المروية في الوطن العربي والمشروعات المقترحة لتحسينها ، الخرطوم 1995 ص 18 .

2- د- احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية \ الجامعة المستنصرية 2009 ص 89 .

3- الداهري ،عبد الوهاب مطر :اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي ،ط1 ،العراق –بغداد –ص 46

4- السنبل –عماد عمار:النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكليه في الاقتصاد الزراعي. جامعه يغداد.كلية الزراعه،اطروحة دكتوراه 2002 ص76.

5- العارف جواد سعد:الاقتصاد الزراعي ،دار الطليعه للنشر والتوزيع بغداد 1989 ص75

6- محمد علي مكي، الزراعة العراقية بين الواقع والطموح 2010 على الموقع
http://www.ahewar.org/debat/show.art

7- د-عباس فاضل السعدي :الامن الغذائي في جمهورية العراق الواقع والطموح ،دار الحكمه للطباعة والنشر1990بغداد ص69

8- حميد نشأة اسماعيل :لمحات ميدانيه من الزراعة الاروائيه في العراق ،وزارة الزراعة والري بغداد 1990،ص 34

9- سعد عبد الله مصطفى عاصم : تسويق الذرة الصفراء في العراق ،الواقع والمعالجات ،مجلة كلية الرافدين ،العدد 2 السنة 1990 بغداد ،ص 115

10- المنظمه العربيه للتنمية الزراعية ،السياسات الزراعية (جمهوريةالعراق)الخرطوم ،تشرين الثاني 2001،ص 223

11- المنضمة العربيه للتنميه الزراعيه العرض والطلب لمنتجات الخضر والفاكهة في الدول العربية ،مجلة الزراعة والتنميه في الوطن العربي العدد (1) الخرطوم 1984 ،ص،59

12- مجموعة باحثين ،دراسات في الاقتصاد العراقي الامن الغذائي ،الامكانيات الاقتصادية واشكالية الحصار ، بيت الحكمة بغداد .2002

13-dr.saad.a.m.a; embargo affected Iraq date palm & date production ,the Baghdad observer Wednesday ,Feb. 47 1999,no 9049

14-dr .saad a.m.d ; programmed of reforming poultry project in Iraq step towed enhancing animam ,the Baghdad observer ,Monday.2000,no,9424

15- فاضل جواد دهش:دور ثقافة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة ، رسالة ماجستير في الاقتصاد2003، ص 45

16- مجلة الحوارتصدرعن معهد التقدم للسياسات الانمائية ،العدد24 شباط 2011 السنه السادسه ص 17

17- فاضل جواد دهش :نفس المصدر السابق ، ص 48
18- د. ابراهيم موسى الورد، القطاع الزراعي في العراق بين تحديات الواقع ومستقبل التنمية، بحث منشور على الانترنت وعلى الموقع الالكتروني:http://www.almadapaper.com
19 - أحمد جويد، مستقبل الزراعة في العراق بين الواقع والطموح، على الموقع الالكتروني:
http://www.annabaa.org

الهوامش

1- المنضمة العربية للتنمية الزراعيه . دراسه حول انتاجية الاراضي المروية في الوطن العربي والمشروعات المقترحة لتحسينها ، الخرطوم 1995 ص 18 .
2- د- احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية \ الجامعة المستنصرية 2009 ص 89 .
3- الداهري ،عبد الوهاب مطر :اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي ،ط1 ،العراق –بغداد –1979 ص 46
4- السنبل –عماد عمار:النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكليه في الاقتصاد الزراعي. جامعه بغداد.كلية الزراعه،اطروحة دكتوراه 2002 ص76.-2:العارف ،جواد سعد صفحة 76
5- العارف جواد سعد:الاقتصاد الزراعي ،دار الطليعه للنشر والتوزيع بغداد 1989 ص75
6- محمد علي مكي، الزراعة العراقية بين الواقع والطموح، 2010 على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art
7- د.عباس فاضل السعدي :الامن الغذائي في جمهورية العراق الواقع والطموح ،دار الحكمه للطباعة والنشر1990بغداد ص69
8- حميد نشأة اسماعيل :لمحات ميدانيه من الزراعة الاروائيه في العراق ،وزارة الزراعة والري يغداد 19990،ص 34
9- سعد عبد الله مصطفى عاصم : تسويق الذرة الصفراء في العراق ،الواقع والمعالجات ،مجلة كلية الرافدين ، العدد 2 السنة 1990 بغداد ،ص 115
10- المنظمه العربيه للتنمية الزراعية ،السيسات الزراعية (جمهوريةالعراق)الخرطوم ،تشرين الثاني 2001،ص 223
11- المنضمة العربيه للتنميه الزراعيه العرض والطلب لمنتجات الخضر والفاكهة في الدول العربية ،مجلة الزراعة والتنميه في الوطن العربي العدد (1) الخرطوم 1984 ،ص،59
12- مجموعة باحثين ،دراسات في الاقتصاد العراقي الامن الغذائي ،الامكانيات الاقتصادية واشكالية الحصار ، بيت الحكمة بغداد ، 2002 ص 192

13-dr.saad.a.m.a; embargo affected Iraq date palm & date production ,the Baghdad observer Wednesday ,Feb. 47 1999,no 9049

14-dr .saad a.m.d ; programmed of reforming poultry project in Iraq step towed enhancing animam ,the Baghdad observer ,Monday.2000,no,9424

15- فاضل جواد دهش : دور ثقافة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد،2003 ، ص 45 .

16- مجلة الحوار تصدر عن معهد التقدم للسياسات الانمائية ،العدد 24 شباط 2011 السنه السادسه ص

17- فاضل جواد دهش :مصدر سبق ذكره ،ص 48

18- د. ابراهيم موسى الورد، القطاع الزراعي في العراق بين تحديات الواقع ومستقبل التنمية، بحث منشور على الانترنت وعلى الموقع الالكتروني: http://www.almadapaper.com

19 - أحمد جويد، مستقبل الزراعة في العراق بين الواقع والطموح، على الموقع الالكتروني:
http://www.annabaa.org